مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

المثلث القاتل في الشرق الأوسط:

قراءة في تفاعلات أمريكا وإسرائيل وإيران في ضوء المستجدات

إعداد: قسم الدراسات الاستراتيجية
مركز الخليج للأبحاث

الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث

تمهيد: مدخل إلى الأزمة الراهنة – النار التي لم تنطفئ

لا يمكن فهم أزمات الشرق الأوسط، في عمقها الجيوسياسي وتشابكاتها الوجودية، بوصفها مجرد سلسلة من الحوادث المتفرقة التي تُختزل في عناوين عاجلة. فما نراه من حروب، وتهجير، ومفاوضات تنهار قبل أن تبدأ، ووعود سلام تتبخر في الهواء، ليس أكثر من أعراض سطحية لجوهر أعمق وأكثر رسوخاً في بنية المنطقة ذاتها. إن الشرق الأوسط، كما نعرفه اليوم، لم يُخلق ليكون مسرحاً للاستقرار، بل صُمّم ليكون ساحة صراع دائم؛ أو بتعبير أدق، ساحة تُدار صراعاتها بوصفها أسلوب حياة وليست حالة طارئة يمكن تجاوزها.

من هنا يبرز مفهوم «المثلث القاتل» ليس كفرضية نظرية باردة، بل كأداة تحليلية حادة تُمكّننا من اختراق القشرة الخارجية للأحداث إلى الأعصاب العميقة التي تتحكم في حركة التاريخ الإقليمي. هذا المثلث، الذي تتشكل أضلاعه من ثلاث قوى فاعلة ومؤثرة، ليس مثلثاً متساوي الأضلاع كما قد يوحي التصور الهندسي البسيط. بل هو هرم ثلاثي، حين ننظر إليه من الجنوب، نجد أن أمريكا تتربع على قمته، بينما تحتل إسرائيل زاويته اليسرى غرباً، وإيران زاويته اليمنى شرقاً.

لماذا هذا التوزيع؟ لأن أمريكا ليست مجرد ضلع ثالث بين أضلاع متكافئة. إنها القوة العظمى التي تمتلك القدرة على الحسم، والإرادة التي تتحكم في إيقاع الصراع، والذراع التي تمتد لحماية إسرائيل بلا حدود، بينما تطأطئ برجليها على إيران وأزمات المنطقة، فتخنقها تارةً وترفع الضغط تارة أخرى بحسب ما تمليه الأجندة الإسرائيلية التي أصبحت، عبر عقود من التغلغل والنفوذ، متطابقةً مع القرار الأمريكي أو المسيطر عليه تماماً.

هذا المثلث، لا ينتج الأزمات فحسب، بل يُعيد إنتاجها بانتظام دوري، ويمنع في الوقت ذاته نشوء أي نظام إقليمي مستقر. فكلما اقتربت المنطقة من لحظة توازن أو تهدئة، تتحرك قمة المثلث لضخ توتر جديد، إما عبر غطاء دبلوماسي لحرب إسرائيلية، أو عبر عقوبات جديدة على إيران، أو عبر سحب دعم أمني عن حلفاء تقليديين في لحظة حاجتهم الماسة إليه.

إن قراءة هذا المثلث قراءةً فلسفيةً استراتيجية تتطلب أن نتبنى منهجاً يراوح بين التحليل البارد لتوازنات القوى، والتأمل الساخن في معنى الاستقرار والهوية والموت الجماعي في منطقة كانت مهد الحضارات. فالفلسفة تمنحنا المسافة اللازمة لنسأل عن «السبب» وراء ما يحدث، بينما تمنحنا الاستراتيجية الأدوات لفهم «الكيفية» التي تستمر بها الآلة في العمل.

وهذا هو غرض هذا النص: ليس تقديم تاريخ جديد للصراع، ولا إعادة سرد ما هو معروف، بل بناء إطار تأملي تحليلي يكشف البنية العميقة للمثلث القاتل،

> **هذا المثلث لا ينتج الأزمات فحسب بل يُعيد إنتاجها بانتظام دوري ويمنع في الوقت ذاته نشوء أي نظام إقليمي مستقر**

مع وضع الولايات المتحدة في موقعها الحقيقي: قمة الهرم التي تتحكم في كل شيء، لكنها لا تمارس هذه السيطرة لمصلحة أحد – لا لمصلحة المنطقة، ولا لمصلحة حلفائها التقليديين، ولا حتى لمصلحتها هي – بل تبدو فقط لمصلحة إسرائيل.

أولاً: أمريكا – قمة المثلث لا ضلعاً ثالثاً

الراعي والحاضن والحامي: علاقة لا تشبه أي علاقة

عند الحديث عن أمريكا في الشرق الأوسط، يجب أن نكون دقيقين في توصيف الدور. فالكثير من التحليلات تتعامل مع أمريكا باعتبارها «قوة عظمى» مثلها مثل الصين أو روسيا أو الاتحاد الأوروبي. وهذا تشبيه خاطئ تماماً. فالدول العظمى الأخرى لديها مصالحها المستقلة، وتناور وتتحالف وتتصارع وفق حسابات القوة الوطنية والاقتصادية والأمنية الخاصة بكل منها.

أما الولايات المتحدة، فوجودها في الشرق الأوسط ليس وجوداً استراتيجياً مستقلاً، بل وجود مسخَّر بالكامل لإسرائيل. هذه ليست مبالغة، بل خلاصة قراءة باردة لستة عقود من التاريخ. فمنذ حرب ١٩٦٧م، ومن قبلها، تضع أمريكا قوتها العسكرية والسياسية والاقتصادية والاستخباراتية والإعلامية في خدمة إسرائيل بلا تحفظات تُذكر. فالفيتو الأمريكي في مجلس الأمن لحماية إسرائيل ليس حالة استثنائية، بل القاعدة التي لا تتغير بتغير الرؤساء أو الأحزاب.

لكن الأمر يتجاوز الفيتو والدعم الدبلوماسي. إنه تسخير كامل للقوة الوطنية الأمريكية على محاور متعددة:

- **دعم عسكري غير مسبوق:** أكثر من ٣,٨ مليار دولار سنوياً كمساعدات عسكرية مباشرة، إلى جانب أحدث الأسلحة والطائرات والصواريخ والنظم الإلكترونية التي لا تُمنح لأي حليف آخر بهذا المستوى من السرية والتطور.
- **دعم تقني واستخباراتي:** تبادل استخباراتي غير محدود، وتزويد إسرائيل ببيانات استخباراتية عن جيرانها، وتطوير مشترك لأنظمة القبة الحديدية ومضادات الصواريخ الباليستية.
- **دعم معنوي وسياسي:** في كل محفل دولي، يخرج البيت الأبيض ليقول إن «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها لا يقبل النقاش»، بينما حق الفلسطينيين في المقاومة أو حتى في الحماية من القصف الجماعي يصبح «إرهاباً يستحق الإدانة».
- **دعم مالي واقتصادي:** قروض ميسّرة، وضمانات استثمارية، وفواتير تجارية تُفضّل إسرائيل على أي دولة أخرى في المنطقة.

> **وجود الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ليس وجوداً استراتيجياً مستقلاً، بل وجود مسخَّر بالكامل لإسرائيل**

- **الدعم المباشر في الحرب:** في حرب ٢٠٢٥م–٢٠٢٦م، بلغ التدخل الأمريكي ذروته حين شارك الجيش الأمريكي مباشرةً في ضرب المنشآت النووية الإيرانية الأعمق والأشد تحصيناً، مما كشف أن الحدود بين الأجندتين الإسرائيلية والأمريكية قد ذابت بصورة كاملة.

- **أرقام صادمة:** من مصادر– البنتاغون والكونغرس وجامعة براون الأمريكية ومجلس العلاقات الخارجية الأمريكية – تضع الفاتورة الأمريكية الفعلية المُنفَقة على إسرائيل منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، حتى مايو ٢٠٢٦م ،في نطاق ٥٥ إلى ٦٠ مليار دولار. وإن أُضيفت الصفقات الموعودة وغير المُسلَّمة ارتفع الرقم إلى ما يتجاوز ٩٠ مليار دولار في التزامات مُعلَنة. وهذا كله في أقل من ثلاث سنوات؛ ما يجعله بحسب وصف جامعة براون أضخم دعم أمريكي لإسرائيل في أي فترة زمنية مماثلة في تاريخ العلاقة بين البلدين منذ ١٩٥٩م.

ولعل أكثر الأدلة إيلاماً على هذا التسخير، وما يفضح ادعاءات أن أمريكا «حليف موثوق» لدول الخليج، هو سحب صواريخ باتريوت الدفاعية من السعودية في عهد الرئيس السابق جو بايدن. كان ذلك في لحظة كانت فيها السعودية في أمس الحاجة إلى هذه الصواريخ لمواجهة الرمايات الحوثية على منشآتها النفطية ومدنها. ورغم أن المنطقة لم تشهد آنذاك أي تراجع في التهديدات الحوثية على السعودية – بل كانت الهجمات في ذروتها – ورغم أن أمريكا ذاتها، بوصفها القوة العظمى الأولى في العالم، لم تكن في مواجهة طارئة تستدعي سحب هذه المنظومات من حليف مُهدَّد، اختارت واشنطن سحب منظومات الدفاع الصاروخي في توقيت لم تُقدّم له تفسيراً مقنعاً سوى إعادة الانتشار، تاركةً حليفها يواجه الصواريخ والمسيرات بقدراته الذاتية. وفي الوقت نفسه، كان السلاح والمال يتدفقان إلى إسرائيل دون انقطاع. فماذا قدمت أمريكا للسعودية بدلاً منها؟ وعود فضفاضة، وبيانات دبلوماسية، وتلكّؤ في الرد على الاستهداف المتكرر.

هذا ليس سلوك «حليف»، هذا سلوك وكيل! قوة عظمى تتصرف وكأنها فرع من وزارة الدفاع الإسرائيلية، بينما تدّعي أنها «حامية» لمصالحها وحلفائها في المنطقة.

> **سحبت واشنطن منظومات الدفاع الصاروخي من السعودية في توقيت لم تُقدّم له تفسيراً مقنعاً سوى إعادة الانتشار**

أمريكا وإسرائيل: تناغم في الهيمنة وسيطرة في القرار

ثمة أطروحات كثيرة تملأ الفضاء المعلوماتي الأمريكي تتحدث عن «اللوبي الإسرائيلي» في واشنطن، عن أيباك، وعن الجماعات المتنفذة التي تهيمن على القرار الأمريكي. وقد تكون هذه الأطروحات صحيحة في جزء منها، لكنها لا تروي القصة كاملة. فالأمر ليس مجرد «لوبي» يضغط من الخارج، بل هو تطابق فيما تحول إلى مصالح وصلت إلى درجة يصعب معها الفصل بين القرار الإسرائيلي والقرار الأمريكي. فإسرائيل تقرر، وأمريكا تنفذ وتغطي وتدعم.

والنقطة الأعمق أن القرار الأمريكي لم يعد قراراً وطنياً خالصاً في الملف الشرق أوسطي، بل أصبح مرهوناً بحسابات داخلية أمريكية ترتبط بتمويل الحملات الانتخابية، ونفوذ المؤسسات الإعلامية الموالية لإسرائيل، والخوف من اتهام أي رئيس بأنه «معادٍ للسامية» أو «ضعيف أمام الإرهاب». هذا السباق المَرضِي على «من هو أكثر ولاءً لإسرائيل» يجعل أي رئيس أمريكي يؤمن بأن يكون «إسرائيلي أكثر من الإسرائيليين أنفسهم». كما قال نتنياهو نفسه عن ترامب ذات مرة، أنه أعظم صديق عرفته إسرائيل في البيت الأبيض.

والنتيجة: أمريكا لم تعد طرفاً في الصراع، بل أصبحت ذراعاً لإسرائيل. وقد كان هذا واضحاً في كل الحروب الكبرى:

- حرب ١٩٦٧م: دعم أمريكي لوجستي واستخباراتي ساعد إسرائيل على تحقيق نصر ساحق.
- حرب ١٩٧٣م: جسر جوي أمريكي عملاق أنقذ إسرائيل من الهزيمة في الأيام الأولى للحرب.
- حرب لبنان ١٩٨٢م، ثم ٢٠٠٦م: غطاء دبلوماسي أمريكي كامل لإسرائيل، مع تزويدها بالذخائر والأسلحة حتى في لحظات ارتكاب مجازر جماعية بحق المدنيين.
- حروب غزة المتكررة: في كل مرة، الفيتو الأمريكي يُعطّل أي قرار دولي لوقف إطلاق النار، والسلاح الأمريكي يصل إلى إسرائيل في نفس اللحظة التي تقصف فيها المدارس والمستشفيات.
- حرب ٢٠٢٥م–٢٠٢٦م: ذروة التطابق. أمريكا تشن ضربات مباشرة على إيران بالتنسيق الكامل مع إسرائيل، وتُستخدم قواعد أمريكية لمهاجمة منشآت نووية إيرانية عجزت إسرائيل وحدها عن اختراقها.

هذا التطابق جعل من المستحيل لأي لاعب إقليمي أن يتعامل مع أمريكا كوسيط نزيه. فكيف تكون الوسيط وأنت أحد أطراف النزاع؟ وكيف تكون «راعياً للسلام» وأنت تُموّل جيش الاحتلال بأحدث الأسلحة وتستعمل حق النقض لحمايته من أي مساءلة؟

”السباق المَرضِي على «من هو أكثر ولاءً لإسرائيل» يجعل أي رئيس أمريكي يؤمن بأن يكون «إسرائيلي أكثر من الإسرائيليين أنفسهم»“

ثانياً: المثلث الذي لم يكن يوماً ثلاثي الأضلاع المتكافئة

إسرائيل: الذراع العسكرية المتقدمة في الزاوية اليسرى

إذا كانت أمريكا قمة الهرم، فإن إسرائيل تمثل الذراع العسكرية المتقدمة لهذا الكيان الاستراتيجي. نشأت إسرائيل كدولة في سياق نزاع مفتوح منذ ١٩٤٨م، لكنها لم تكن يوماً دولة «عادية» تبحث عن أمنها بتوازنات دبلوماسية. لقد

بُنيت هويتها على فكرة «قلعة محاصرة» تحتاج إلى تفوق عسكري مطلق للبقاء، وهذا التفوق لم يكن ليصبح ممكناً بدون الدعم الأمريكي غير المشروط.

دخلت إسرائيل في حروب متكررة (١٩٤٨م، ١٩٥٦م، ١٩٦٧م، ١٩٧٣م، ١٩٨٢م، ٢٠٠٦م، إضافة إلى الحروب المتكررة والمجازر والتدمير والتطهير في غزة؛ والاعتداءات المستمرة ضد الفلسطينيين؛ في كل فلسطين). لكن هذا التكرار في دعم أمريكا لحروب إسرائيل ضد جيرانها ليس مجرد ردود أفعال. إنه يعكس نمطاً استراتيجياً قائماً على إدارة الصراع لا حسمه، ويظهر ذلك في مفهوم «جزّ العشب» – وهو عمليات دورية لإضعاف الخصوم دون إنهاء النزاع. لماذا هذا التردد في الحسم؟ لأن الحسم يعني إما تدمير العدو بالكامل (وهو أمر غير ممكن عملياً وأخلاقياً)، أو الدخول في تسوية سياسية قد تتطلب تنازلات لا تستطيع إسرائيل تقديمها.

كذلك طوّرت إسرائيل «عقيدة الضاحية "Dahiya Doctrine" –، التي تقوم على استخدام القوة المفرطة ضد البنية المدنية لتحقيق الردع الجماعي. وهي استراتيجية عسكرية تهدف إلى فرض الردع عبر التدمير الواسع للبنى التحتية المدنية، بما يتجاوز الأهداف العسكرية المباشرة. وقد تبنّاها جيش الكيان الإسرائيلي لأول مرة في حربه على لبنان في يوليو ٢٠٠٦م.

وتعكس هذه العقيدة توجّهًا يقوم على توسيع نطاق التأثير العملياتي ليشمل البيئة المدنية، بما يجعل الحرب أداة ضغط شاملة لا تقتصر على المواجهة العسكرية التقليدية.

لكن في سياق المثلث القاتل، ليست إسرائيل مجرد دولة تفعل ذلك بمحض إرادتها، بل هي أيضًا فيما يبدو ذراع تنفذ أجندة أمريكية–إسرائيلية مشتركة في المنطقة. فعندما تقصف إسرائيل موقعًا في سوريا أو العراق أو إيران، فإنها غالبًا ما تكون قد نسّقت مسبقًا مع الولايات المتحدة، وتعمل تحت غطائها الدبلوماسي. وقد تمكّنت من تدمير المفاعل النووي العراقي في عهد صدام حسين في ٧ يونيو ١٩٨١م، خلال ضربة جوية عُرفت باسم عملية أوبرا. (Opera-tion Opera) كما استهدفت المفاعل النووي السوري في عهد بشار الأسد في ٦ سبتمبر ٢٠٠٧م، خلال ضربة جوية عُرفت باسم عملية البستان. (Operation Or-chard)

أما في حرب ٢٠٢٥م–٢٠٢٦م، فقد كشف التنسيق الأمريكي–الإسرائيلي الكامل عن صورة لم تعد تحتاج إلى تأويل: إسرائيل هي رأس الحربة، وأمريكا هي الجسم والغطاء.

> **التكرار في دعم أمريكا لحروب إسرائيل ضد جيرانها ليس مجرد ردود أفعال. بل يعكس نمطاً استراتيجياً قائماً على إدارة الصراع لا حسمه**

إيران: العدو المصنوع في الزاوية اليمنى

في الزاوية اليمنى من هذا المثلث الهرمي، تقع إيران. وهنا تكمن المفارقة الأكبر، وربما الأكثر مأساويةً: إيران لم يكن مقدراً لها أن تكون هذا العدو الإقليمي الهائل، لكن السياسات الأمريكية المسخّرة لإسرائيل هي التي حوّلتها إلى ما هي عليه اليوم.

قبل عام ١٩٧٩م، كانت إيران في عهد الشاه حليفاً استراتيجياً لأمريكا وإسرائيل. فقد كانت هناك علاقات تعاون وتنسيق، وحتى مشاريع مشتركة. وعندما قامت ثورة الملالي في ١٩٧٩م، كان يمكن لهذه الثورة، كغيرها من الثورات، أن تستهلك نفسها داخلياً في الصراعات على السلطة، أو أن تتآكل تدريجياً تحت وطأة العزلة. لكن العداء الأمريكي العنيد – الذي هو في جوهره عداء إسرائيلي، لأن إيران بعد الثورة أصبحت تشكّل تهديداً محتملاً لإسرائيل – غيّر المسار تماماً.

لقد جاءت الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠م–١٩٨٨م)، التي بدأها الرئيس الأسبق صدام حسين بدعم أمريكي وغربي واسع، وكانت محاولةً لخنق الثورة في مهدها. لكن النتيجة كانت عكسية: الحرب منحت النظام الثوري ما كان في أمس الحاجة إليه – تماسكاً داخلياً وشرعيةً قتالية وعدواً خارجياً واضحاً. فقد وحّدت تلك الحرب الشعب الإيراني خلف نظامه، وجعلته يقبل التضحيات الهائلة باسم الصمود ضد «الإمبريالية الأمريكية» و«الصهيونية العالمية».

وهذا ما يقوله بعض المحللين وحتى بعض الدبلوماسيين الإيرانيين السابقين: إنه في لحظات معينة كانت هناك فرص للتقارب بين إيران وأمريكا. لكن السياسات الأمريكية «غير الحكيمة» والتي تعكس الإرادة الإسرائيلية أغلقت كل تلك النوافذ، ودفعت إيران نحو التطرف كآلية بقاء. فكلما حاولت إيران الانفتاح كما في عهد خاتمي ورفسنجاني وحتى روحاني، واجهت عقوبات أشد واتهامات وتصعيداً. وهكذا، أمريكا بضغطها وإرهابها الاقتصادي ومعاداتها غير المحسوبة، هي التي أنتجت إيران المتطرفة التي تقف اليوم في الزاوية اليمنى من المثلث.

بعد الثورة تبنّت إيران سياسة حمقاء شريرة لتصدير الثورة وبناء النفوذ الإقليمي، ما أدخلها في صراعات مع دول الجوار. وليس ما تفعله حكومة الملالي حباً في «المقاومة» المجردة، بل لأن هذه الجماعات – حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن والفصائل في العراق وغزة – تشكّل خط الدفاع الأول عن طهران ضد أي هجوم إسرائيلي أو أمريكي. وقد تكشّف هذا في حربَي ٢٠٢٥م و٢٠٢٦م، حين وجدت إيران أن وكلاءها في المنطقة يشكلون ورقة ضغط حقيقية لكنها غير كافية لمواجهة الحجم الكامل للقوة الأمريكية–الإسرائيلية المشتركة.

وفي هذا السياق، تصبح إيران العدو المصنوع الذي تحتاجه إسرائيل لتبرير عدوانها، وتحتاجه أمريكا لتبرير وجودها العسكري في المنطقة. فبدون «الخطر الإيراني»، كيف ستبرر إسرائيل احتلالها وقمعها للفلسطينيين؟ وكيف ستبرر أمريكا مبيعاتها الضخمة من السلاح وتواجد قواعدها العسكرية؟ المثلث، إذن، يحتاج إلى إيران كعدو، بقدر ما تحتاج إيران إلى هذا الاضطهاد لتستمر في تشكيل هويتها الثورية.

> **بعد الثورة تبنّت إيران سياسة حمقاء شريرة لتصدير الثورة وبناء النفوذ الإقليمي ما أدخلها في صراعات مع دول الجوار**

غير أن الإنصاف يقتضي أن يُقال ما يُقال: فإيران، وإن كانت قد صُنع عداؤها جزئياً في مختبرات السياسة الأمريكية–الإسرائيلية، إلا أنها لم تكن يوماً ضحيةً سلبية تنتظر مَن يمد إليها يد الإنقاذ. فمنذ ١٩٧٩م، وحتى اليوم، لم تُبدِ طهران في أي لحظة من لحظات «الانفتاح» التي يتذرع بها مناصروها، نية صادقة واحدة في بناء جوار عربي قائم على الندية والاحترام المتبادل. بل على النقيض تماماً: كلما أوحت بالمرونة في الغرب كانت تُعمّق تغلغلها في الشرق العربي. وكلما جلست إلى طاولة التفاوض مع واشنطن كانت ميليشياتها تحفر أنفاقها في بيروت وصنعاء وبغداد والمنامة.

ما فعلته إيران في دول الجوار العربي ليس سياسة نفوذ مشروعة كما تمارسها الدول الكبرى، بل هو مشروع تفكيك ممنهج: زرع الطائفية حيث كان التعايش، وتسليح الميليشيات حيث كانت الدولة، وتصدير الفوضى حيث كان الاستقرار. ففي لبنان أفضت وصايتها إلى دولة تهيمن على سياساتها ميليشيا مسلحة بدل مؤسسات. وفي اليمن حوّلت صراعاً داخلياً إلى مسرح حرب بالوكالة أودى بملايين البشر في المجاعة والمرض. وفي العراق جعلت من السيادة الوطنية ورقةً معلّقة بين قرار طهران وإرادة فصائلها. وفي دول أخرى لم تتوقف عن محاولة زعزعة الاستقرار الداخلي عبر شبكات التجنيد والتمويل الطائفي.

والأشد إيلاماً أن كل هذا يجري باسم الإسلام وروحه السمحة؛ وهو ادعاء لا تُكذّبه فتوى فقهية بل تُكذّبه جثث اليمنيين وخرائب بيروت وجدران السجون العراقية. والإسلام الذي يحتج به الملالي في خطبهم لا يعرف تصدير الأزمات ولا تغذية الحروب الأهلية ولا التلاعب بهويات الشعوب المجاورة. ما تصدّره طهران فعلًا ليس ثورةً بل فوضى، وليس مقاومةً بل تبعية مسلّحة لأجندة نظام يُقدّم بقاءه على حساب استقرار المنطقة بأسرها.

وهذا هو الوجه الآخر للمأساة: أن الضغط الأمريكي–الإسرائيلي على إيران وإن كان متعديًا في أدواته ونتائجه– إلى مستوى الإقليم، إلا أنه لا يُعفي النظام الإيراني من المسؤولية الكاملة عن خياراته. فالمظلومية ليست ترخيصاً للإيذاء، والحصار لا يُسوّغ تفخيخ الجيران.

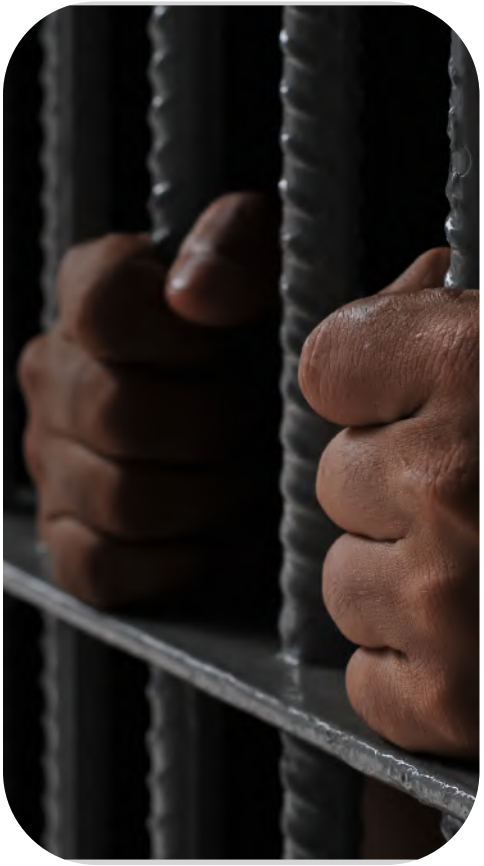

> الأشد إيلاماً أن ما يجري باسم الإسلام وروحه السمحة هو ادعاء لا تُكذّبه فتوى فقهية بل تُكذّبه جثث اليمنيين وخراب بيروت وجدران السجون العراقية

ثالثاً: الاتفاق النووي الإيراني واللحظة الضائعة (٢٠١٥م–٢٠١٨م)

يوليو ٢٠١٥م: اتفاق كان يمكن أن يكون نقطة تحول

في الرابع عشر من يوليو ٢٠١٥م، وبعد سنوات من المفاوضات الشاقة، تم التوقيع على خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) بين إيران ومجموعة «٥+١» (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، بريطانيا، فرنسا، وألمانيا). كان هذا الاتفاق مفصلياً، حيث حدّد سقف تخصيب بنسبة ٣,٦٧%، وخفّض أجهزة الطرد المركزي، وفتح المنشآت النووية الإيرانية أمام رقابة دولية صارمة من قِبَل الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA).

كان بالإمكان أن يكون هذا الاتفاق انفراجةً تاريخية. فلو تُرك ليعمل كما صُمّم، لأعاد إيران إلى النظام المالي العالمي، ولفتح اقتصادها وربطها بالجوار وبالغرب، ولخلق طبقة وسطى إيرانية منفتحة ومتعلمة، ولقلّص نفوذ الحرس الثوري تدريجياً، ولجعل إيران شريكاً وليس خصماً. كثير من المحللين يعتقدون أن نجاح الاتفاق كان سيُعيد تعريف دور إيران الإقليمي نحو الاعتدال.

لكن طبعاً هذا لم يكن في مصلحة إسرائيل. فإيران معتدلة ومنفتحة وموقّعة على اتفاق نووي هي إيران أقل عداءً لإسرائيل، وبالتالي تفقد إسرائيل ذريعة «الخطر الوجودي» التي تستخدمها لكسب الدعم الأمريكي والغربي. لذلك عملت إسرائيل عبر حلفائها في الكونغرس والبيت الأبيض على تقويض الاتفاق وتفكيكه.

٢٠١٨م: الانسحاب الأحادي وخطأ العمر

في الثامن من مايو ٢٠١٨م، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انسحاب بلاده أحادي الجانب من الاتفاق النووي، وأعاد فرض العقوبات بل وزادها شدةً في سياسة عُرفت بـ «الضغط الأقصى».

ماذا كانت النتيجة؟ ظلّت إيران ملتزمةً بالاتفاق لأكثر من عام كامل بعد الانسحاب، منتظرةً أن تفي الدول الأوروبية بتعهداتها بالتعويض عن العقوبات الأمريكية. لكن الأوروبيين خوفاً من العقوبات على شركاتهم لم يفعلوا شيئاً يُذكر.

عندها بدأت إيران في تقليص التزاماتها تدريجياً: رفعت التخصيب من ٣,٦٧% إلى ٤,٥%، ثم إلى ٢٠%، ثم إلى ٦٠%، وهي نسبة لم تصل إليها أي دولة غير نووية. وكما وثّق تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في مايو ٢٠٢٥م، كانت إيران تمتلك ما يكفي من اليورانيوم المخصب بنسبة ٦٠% لصنع تسعة رؤوس حربية نووية نظرياً، مع أنها كانت لا تزال تُعلن رسمياً أنها لا تسعى لصنع القنبلة.

هذا التطور جعل البرنامج الإيراني أقرب تقنياً إلى العتبة النووية، وأعطى إيران قدرةً تفاوضية أكبر بكثير مما كانت عليه قبل الانسحاب. وهو بالضبط عكس ما أراده «الضغط الأقصى». فالهدف كان إجبار إيران على الرضوخ. وكانت النتيجة أن إيران أصبحت أكثر جرأةً وأقرب إلى السلاح النووي. لقد كان انسحاب ٢٠١٨م، خطأً تحوّل إلى فرصة ذهبية لإيران لتفكيك القيود التي كانت مشروطة عليها.

وهذا هو الدرس الذي لم تتعلمه أمريكا بعد: الضغط الخارجي العنيف لا يُضعف الأنظمة الثورية، بل يُقوّيها، ويمنحها العدو الذي تحتاجه لاستمرار هيمنتها المحلية. وكل هذه السياسة نُفِّذت تحت الضغط الإسرائيلي ولأجل رؤية إسرائيل؛ مع أن إسرائيل نفسها أصبحت الآن مهددة بإيران نووية أكثر من أي وقت مضى. والمفارقة مؤلمة.

> **أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انسحاب بلاده أحادي الجانب من الاتفاق النووي وأعاد فرض العقوبات بل وزادها شدةً في سياسة عُرفت بـ «الضغط الأقصى»**

رابعاً: مبادرة السلام العربية وحدود الإرادة الأمريكية (٢٠٠٢م)

مارس ٢٠٠٢م: لحظة عربية نادرة

في قمة بيروت العربية عام ٢٠٠٢م، قدّمت الدول العربية المبادرة السعودية الثانية بإجماع. فقد كانت الأولى مبادرة ولي العهد آنذاك الأمير فهد بن عبد العزيز عام ١٩٨١م، التي طُرحت بوصفها تصوراً سعودياً للسلام، ثم جرى تطوير بعض مضامينها لاحقاً في إطار القمم العربية، ومنها قمة فاس بالمغرب عام ١٩٨٢م. وفي عام ٢٠٠٢م، جاءت مبادرة ولي العهد آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز، التي تبنّتها القمة العربية، واعتُبرت واحدةً من أكثر المبادرات جرأةً في تاريخ الصراع: مبادرة السلام العربية. ونصّها بإيجاز: انسحاب إسرائيلي كامل من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، وحل عادل لقضية اللاجئين، مقابل سلام شامل وتطبيع علاقات جميع الدول العربية مع إسرائيل.

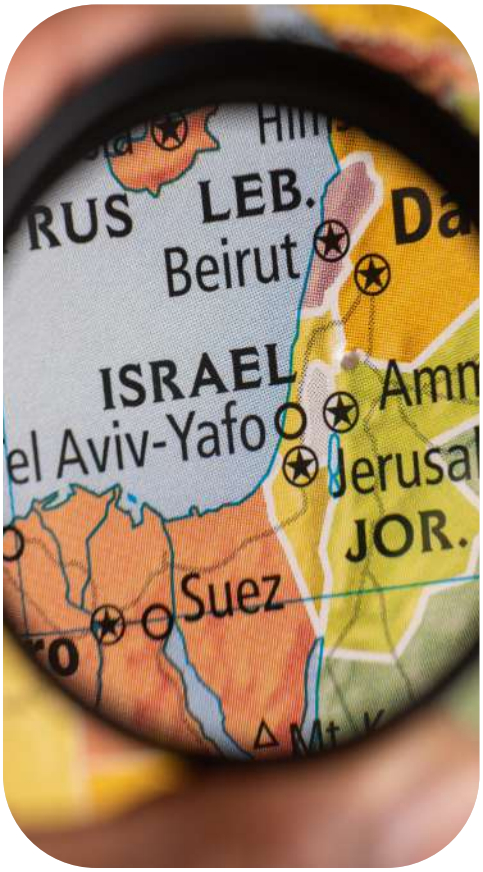

كانت هذه المبادرة عرضاً تاريخياً، لو قُبلت لكانت أنهت الصراع العربي / الإسرائيلي في جلسة واحدة. وكان بوسع أمريكا – التي كانت ولا تزال القوة العظمى الوحيدة في المنطقة – أن تمارس ضغطاً هائلاً على إسرائيل لقبولها. ولو أرادت حقاً، لكانت وضعت شروطاً على المساعدات العسكرية السنوية، ولكانت هدّدت باستخدام الفيتو ضد إسرائيل في مجلس الأمن، ولكانت قادت حملة دبلوماسية عالمية لدعم المبادرة.

لكن أمريكا لم تفعل؛ بل لم تمارس ضغطاً. وإسرائيل قالت «لا» بصمت، وواشنطن اكتفت بتكرار «نرحب بالمبادرة كرؤية» ثم عادت إلى سياسة إدارة الصراع المعتادة. لماذا؟ لأن السلام الحقيقي يعني إنهاء الاحتلال، ويعني قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، ويعني بالتالي تراجعاً في التفوق الإسرائيلي المطلق. وهذا أمر لا تسمح به إسرائيل، وبالتالي لا تسمح به أمريكا.

هذه الحادثة وحدها تكشف حدود الإرادة الأمريكية أمام السقف الإسرائيلي. أمريكا ليست «وسيطاً نزيهاً» كما تدّعي في بياناتها. فهي شريك في الاحتلال، وممول للمستعمرات، وداعم لسياسات التهجير. كيف يمكن لدولة تمنح إسرائيل ٣,٨ مليار دولار سنوياً وتستخدم حق النقض ضد أي قرار ينتقد إسرائيل، وتصوّت باستمرار ضد حقوق الفلسطينيين في الأمم المتحدة، أن تكون وسيطاً في مفاوضات السلام؟ إنه مثل تعيين مدير السجن المُتعسّف حَكماً في قضية المساجين المضطهدين داخل أسوار السجن.

ولذلك لم تقبل المبادرة العربية، وعادت المنطقة إلى حروبها الدورية، وإسرائيل إلى استيطانها، والفلسطينيون إلى مآسيهم اليومية. وهذا هو أثر المثلث القاتل: تعطيل أي مبادرة سلام حقيقية، وتحويل كل الخيارات إلى خيار واحد هو المواجهة.

> **مبادرة السلام العربية تنص على انسحاب إسرائيلي كامل من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وحل عادل لقضية اللاجئين مقابل سلام شامل وتطبيع علاقات جميع الدول العربية مع إسرائيل**

خامساً: الحروب الحديثة وتجسيد المثلث الهرمي (٢٠٢٥م–٢٠٢٦م)

حرب الاثني عشر يوماً (يونيو ٢٠٢٥م): المواجهة المباشرة الأولى

طالما عمل المثلث في منطقة رمادية من حروب الظل: اغتيالات، وهجمات إلكترونية، واستهداف سفن، وتفجيرات في المنشآت النووية. لكن يونيو ٢٠٢٥م، شهد تحولاً دراماتياً نحو المواجهة المباشرة بين إسرائيل وإيران وجهاً لوجه.

في الثالث عشر من يونيو ٢٠٢٥م، أطلقت إسرائيل ضربتها الكبرى على المنشآت النووية والعسكرية ومواقع القيادة والسيطرة الإيرانية في عملية غير مسبوقة في نطاقها وعمقها. ردّت إيران بوابل من الصواريخ الباليستية على تل أبيب وحيفا وعدة مدن إسرائيلية. ثم دخلت الولايات المتحدة الحرب مباشرةً – لأول مرة علناً وبشكل صريح – وأسهمت في ضرب المنشآت النووية الأعمق والأشد تحصيناً التي عجزت إسرائيل وحدها عن بلوغها.

وفي الثالث والعشرين من يونيو ٢٠٢٥م، أعلن الرئيس ترامب التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في الرابع والعشرين من يونيو ٢٠٢٥م، بوساطة أمريكية قطرية مشتركة. سقط في هذه الحرب آلاف القتلى من الجانبين، وإن تفاوتت الأرقام بين المصادر. وأعلن كل طرف النصر: إسرائيل أعلنت تدمير القدرات النووية الإيرانية (وهو ما نفته إيران)، وإيران أعلنت أنها ألحقت خسائر فادحة بإسرائيل (وهو ما نفته إسرائيل)، وأمريكا أعلنت أنها «منعت انتشار الحرب» (والحرب كانت مشتعلة طوال اثني عشر يوماً).

وكما أفادت تقارير لاحقة، توجّهت طهران إلى قطر والسعودية وعُمان لحث الرئيس ترامب على الضغط على إسرائيل للقبول بالهدنة، مما يُجسّد الدور الدبلوماسي الهادئ الذي تضطلع به هذه الدول حتى في أشد الأزمات اشتعالاً.

حرب ٢٠٢٦م: التصعيد الأوسع وانكشاف البنية

لم تدم الهدنة. ففي الثامن والعشرين من فبراير ٢٠٢٦م، وبعد انهيار المفاوضات النووية غير المباشرة التي رعاها وسيط عُماني، رغم إعلان وزير الخارجية العُماني عن «تقدم جوهري» وإشارات إيرانية بمرونة بشأن برنامجها النووي، فاجأت الولايات المتحدة وإسرائيل المنطقة بإطلاق «عملية العزم الملحمي» (Operation Epic Fury). واستهدفت العملية القدرات العسكرية الإيرانية ومنظومتها الصاروخية ومواقع القيادة والسيطرة. في تلك الضربات لقي المرشد الأعلى علي خامنئي حتفه إلى جانب عشرات المسؤولين، وتفككت منظومة الحكم الإيرانية بصورة مفاجئة.

ردّت إيران بضربات صاروخية وبطائرات مسيّرة طالت القواعد الأمريكية في السعودية والإمارات والكويت والبحرين وقطر والأردن والعراق، بل ومنشآت

> أعلن الرئيس ترامب التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في الرابع والعشرين من يونيو ٢٠٢٥ بوساطة قطرية

عمانية. وأغلقت مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية، مما أشعل أزمة اقتصادية عالمية تداعياتها ما زالت ماثلة. وفي الثامن من أبريل ٢٠٢٦م، أُعلنت هدنة مشروطة بوساطة باكستانية، جاءت على أساس خطة إيرانية من عشر نقاط وصفها الرئيس ترامب بأنها «أساس قابل للتفاوض».

في هذه الحروب تجسّدت بنية المثلث الهرمي بوضوح لا يحتاج إلى تفسير:

- **أمريكا (القمة):** لم تقاتل على الأرض في البداية، لكنها كانت تحرك الخيوط من وراء الستار، ثم تحوّلت إلى طرف قتالي مباشر. مدّت يديها لإسرائيل بالعتاد والمال والغطاء السياسي. وفي الوقت نفسه، «طأطأت برجليها» على إيران بالعقوبات المشددة والضغط الدبلوماسي.

- **إسرائيل (الزاوية اليسرى):** قامت بالدور القتالي الرئيسي، ونفّذت الضربات، وأرسلت الطائرات، وشنّت العمليات، ودفعت الثمن البشري المباشر.

- **إيران (الزاوية اليمنى):** ردّت بالصواريخ وعبر وكلائها في المنطقة، وأظهرت قدرةً على إلحاق أذى واسع، لكنها دفعت ثمناً باهظاً يشمل تدمير بنيتها التحتية وخسارة قيادتها العليا وتصاعد العزلة.

والمنطقة كلها دفعت الفاتورة: دول الخليج عانت من انقطاع الملاحة في مضيق هرمز، وضربات صاروخية وبطائرات مسيّرة طالت قواعد أمريكية في أراضيها، وأضراراً بالغة في بنيتها التحتية. وأما لبنان والعراق فتحوّلوا إلى ساحات قتال مفتوحة. والأردن ومصر عانيا من تداعيات اقتصادية (ارتفاع أسعار الطاقة، توقف الاستثمارات، انعدام السياحة). والعالم أجمع يشهد اضطراباً في سلاسل الإمداد بالطاقة لم يشهد مثله منذ أزمة ١٩٧٣م.

هذا هو المثلث القاتل في أكثر صوره فظاعة: الجميع يدفع، والقمة فقط تتحكم، والقرارات تُتخذ في تل أبيب وتُنفَّذ في واشنطن، فيما تستمر طهران في لعب دور العدو الذي لا يمكن القضاء عليه ولا يمكن التعايش معه.

> يشهد العالم أجمع اضطراباً في سلاسل إمداد الطاقة لم يشهد مثله منذ أزمة ١٩٧٣

سادساً: المملكة العربية السعودية – بين استراتيجية الاستقرار وضغوط المثلث القاتل

الرؤية الاستراتيجية السعودية: من مبادرة السلام إلى الوساطة الدولية

في حين يسعى المثلث القاتل إلى إدامة الصراع ومنع أي استقرار حقيقي، تبرز المملكة العربية السعودية بوصفها الدولة الأكثر سعياً وأولاها في المنطقة نحو بناء نظام إقليمي قائم على التعاون والتنمية لا على صدام الإرادات. وهذا

السعي ليس مجرد خطاب دبلوماسي، بل هو نهج استراتيجي متراكم يمتد عبر عقود وتدعمه أدوات متعددة.

تأسّست هذه الرؤية على بعد استراتيجي عميق: فالمملكة التي تمتلك ربع الاحتياطي النفطي العالمي تدرك أن مستقبلها لا يُبنى على حروب لا تنتهي بل على استقرار يتيح التنويع الاقتصادي وتحقيق رؤية ٢٠٣٠م. ومن هنا جاءت المبادرات السعودية المتلاحقة؛ التي منها:

- **مبادرة السلام العربية ٢٠٠٢م:** قدّمت المملكة العربية السعودية هذه المبادرة التاريخية التي عرضت تطبيعاً عربياً شاملاً مع إسرائيل مقابل انسحاب كامل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م. وكان هذا عرضاً استراتيجياً استثنائياً من دولة كانت لتكسب سياسياً بالمواجهة لا بالمصالحة، مما يعكس عمق الرؤية الاستراتيجية.

- **الوساطة في اليمن:** بعد سنوات من الصراع اليمني–اليمني، انخرطت المملكة في مسارات الحل السياسي بدلاً من الاستمرار في منطق المواجهة، مدركةً أن الحروب المفتوحة تُستنزف فيها الطاقة الوطنية.

- **المصالحة مع إيران ٢٠٢٣م:** جاءت المصالحة السعودية–الإيرانية بوساطة صينية في مارس ٢٠٢٣م، تعبيراً صريحاً عن رغبة سعودية في كسر دائرة الخلاف، رغم تاريخ طويل من التوترات. وقد استمرت العلاقات في التطور حتى آخر زيارة سعودية رسمية لطهران في ديسمبر ٢٠٢٥م، قُبيل اندلاع حرب فبراير ٢٠٢٦م.

- **الوساطة في أزمة أوكرانيا–روسيا:** أسهمت المملكة في وساطات دولية بارزة، من بينها عمليات تبادل الأسرى بين روسيا وأوكرانيا، مما يُرسّخ دورها كقوة وسيطة على المستوى العالمي لا الإقليمي فحسب.

- **جهود السلام في السودان:** انخرطت في دعم مسارات الحل للأزمة السودانية الإنسانية والسياسية.

- محاولات التطبيع مع إسرائيل: وصلت مفاوضات التطبيع السعودي–الإسرائيلي إلى مراحل متقدمة قبل أن توقف حرب غزة ٢٠٢٣م–٢٠٢٤م، هذه المسيرة.

> **المملكة التي تمتلك ربع الاحتياطي النفطي العالمي تدرك أن مستقبلها لا يُبنى على حروب لا تنتهي بل على استقرار يتيح التنويع الاقتصادي وتحقيق رؤية ٢٠٣٠**

السعودية والمثلث: قوة فاعلة في مواجهة ضغوط هيكلية

غير أن هذه الرؤية الاستراتيجية الطموحة تصطدم بالواقع المعقّد للمثلث القاتل. فالمملكة تجد نفسها في موقع بالغ الحساسية:

- **من جهة الشريك الأمريكي:** العلاقة مع واشنطن تُعاني من توتر بنيوي متجذّر. فأمريكا التي يُفترض أنها الضامن الأمني الرئيسي لشركائها من دول الخليج تتصرف في الواقع كأداة في يد أجندة إسرائيلية لا تتقاطع دائماً مع المصالح السعودية والخليجية. وأبلغ مثال على ذلك سحب صواريخ باتريوت من السعودية في لحظة الخطر، في حين تتدفق المليارات والسلاح الأمريكي إلى إسرائيل بلا قيد ولا شرط.

- **من جهة الجار الإيراني:** أفرزت التوترات السعودية–الإيرانية المتراكمة منذ عقود تحدياً استراتيجياً حقيقياً، ورغم المصالحة الدبلوماسية عام ٢٠٢٣م، فقد كشفت حرب فبراير ٢٠٢٦م، أن إيران لم تتردد في استهداف مواقع على الأراضي السعودية. وعزّز ذلك العدوان قناعة الرياض بأن أي معادلة إقليمية ناجحة لا بد أن تُعالج الملف الإيراني معالجةً شاملة لا ترقيعية.

- **من جهة الكيان الإسرائيلي:** تواصل إسرائيل عدوانها وسياساتها التوسعية في الأراضي الفلسطينية، مما يُحرج الدول العربية داخليًا ويُعقّد أي مسار للتطبيع. وفي سياق التوترات الإقليمية المتصاعدة، تُتّهم إسرائيل بالتدخل في شؤون المنطقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك عبر التنسيق أو العمل بالوكالة مع قوى غربية، الأمر الذي يعكس حجم التشابك والتعقيد في التفاعلات الإقليمية ويزيد من صعوبة تحقيق توازنات مستقرة.

تصاعد الدور السعودي في لحظات الأزمة

ثمة جانب يستحق التوقف عنده: تُظهر التطورات الإقليمية المتلاحقة أن المملكة العربية السعودية باتت تمتلك ثقلًا دبلوماسياً متنامياً في أكثر اللحظات تعقيداً، مع احتفاظها بقنوات تواصل مع أطراف متعددة في المنطقة.

وفي ظل تصاعد التوترات بين إيران والولايات المتحدة، برزت تقديرات وتحليلات سياسية تشير إلى أن بعض أطراف الصراع قد تلجأ إلى وسطاء إقليميين، من بينهم السعودية وقطر وسلطنة عُمان، لنقل رسائل أو اختبار مسارات تهدئة غير مباشرة، في حال تفاقم الأزمات أو اندلاع مواجهات محدودة.

ويعكس هذا النمط من التفاعلات، سواء كان مباشراً أو عبر وسطاء، أن السعودية تُعد طرفاً إقليمياً محورياً في معادلات التواصل بين القوى المتصارعة، بما يجعلها جزءاً مهماً في أي ترتيبات أو تسويات مستقبلية محتملة في المنطقة.

وحين أعلنت المملكة موقفها من مفاوضات الهدنة في أبريل ٢٠٢٦م، طالبت بأن «تُعالج المفاوضات كل القضايا التي أسهمت في زعزعة استقرار المنطقة على مدى العقود الماضية»، وهو موقف يتجاوز المطالب التقنية العسكرية إلى رؤية شاملة للأمن الإقليمي. ثمة رؤية واضحة تحكم المملكة: لا يمكن لأي هدنة ناجحة أن تُختزل في ملف نووي مُنعزل عن سياق إقليمي أوسع.

> **تُظهر التطورات الإقليمية المتلاحقة أن المملكة العربية السعودية باتت تمتلك ثقلًا دبلوماسياً متنامياً في أكثر اللحظات تعقيداً**

معادلة السعودية الصعبة

تواجه المملكة العربية السعودية اليوم معادلة إقليمية شديدة التعقيد، تتداخل فيها اعتبارات الأمن والتنمية والتحولات الدولية بصورة لا تتيح حلولاً سهلة أو جاهزة. ففي ظل بيئة دولية مضطربة، تتراجع فيها قدرة القوى الكبرى على فرض استقرار شامل أو تقديم ضمانات أمنية متماسكة، تجد المملكة نفسها أمام تحديات تتطلب أعلى درجات الحكمة والمرونة الاستراتيجية؛ التي عرفت بها القيادة السعودية.

فعلى مستوى الشراكات الأمنية، يتسم المشهد الدولي بإعادة تشكيل واضحة للأدوار والتحالفات، ما يجعل إدارة العلاقات مع القوى الكبرى عملية دقيقة تقوم على تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية ومتطلبات الاستقرار الإقليمي. وفي الوقت ذاته، يبقى الجوار الجغرافي محمّلاً بتعقيدات تاريخية وسياسية، تتطلب إدارة واعية للتوترات، مع الحفاظ على مسارات التهدئة كلما أمكن ذلك، وتجنب الانزلاق نحو دوائر التصعيد.

أما على الصعيد الدولي الأوسع، فإن محدودية فاعلية النظام العالمي في إنتاج ترتيبات أمنية ملزمة أو شاملة تفرض أعباءً متزايدة على الدول الإقليمية الكبرى، ومنها المملكة العربية السعودية، التي باتت تضطلع بدور أكثر حضورًا في دعم الاستقرار الإقليمي، وإدارة التوازنات، وحماية مصالحها الوطنية ومصالح محيطها الحيوي، ضمن بيئة دولية تتسم بتعدد مراكز التأثير وتراجع فاعلية الضبط الجماعي التقليدي.

وفي هذا السياق، تتعامل المملكة مع تحديات التنمية الطموحة ضمن إطار رؤية ٢٠٣٠ بوصفها مشروعًا استراتيجيًا طويل المدى، يقوم على إعادة هيكلة الاقتصاد وتعزيز الاستدامة المؤسسية، بما يضمن استمرار مسار التحول التنموي رغم ما يحيط بالمنطقة من تقلبات جيوسياسية. وتشير المؤشرات العامة إلى قدرة الدولة السعودية على بناء قدرات متقدمة في إدارة المخاطر، والتحصين التدريجي ضد انعكاسات الاضطراب الإقليمي، لا سيما فيما يتعلق بأمن الممرات الحيوية، واستقرار الأسواق، وجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي.

وبين هذه الاعتبارات المتداخلة، تمضي المملكة في مسار متوازن يجمع بين متطلبات التنمية الداخلية ومسؤولياتها الإقليمية المتنامية، مستندة إلى نهج قيادي استراتيجي يقوم على الاستباقية وتعدد أدوات إدارة المخاطر، إلى جانب تعزيز القدرة على امتصاص الصدمات الخارجية. ويعكس هذا النهج إدراكًا مؤسسيًا لطبيعة التحولات في البيئة الدولية، وسعيًا مستمرًا لتثبيت الاستقرار الداخلي بوصفه قاعدة أساسية لمواصلة المشاريع التحولية الكبرى وتعزيز مكانة الدولة على المستويين الإقليمي والدولي.

> يتسم المشهد الدولي بإعادة تشكيل واضحة للأدوار والتحالفات ما يجعل إدارة العلاقات مع القوى الكبرى عملية دقيقة تقوم على تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية ومتطلبات الاستقرار الإقليمي

ومع ذلك يظل الموقف السعودي أكثر وضوحاً من أي طرف آخر: التمسك بمسارات الحل السياسي، والوساطة متى أمكن، وتوسيع الشراكات الدولية خارج الثنائية الأمريكية–الإسرائيلية. وهذا هو الفارق الجوهري: بينما يُدير المثلث القاتل الصراع بوصفه هدفاً في ذاته، تسعى المملكة إلى تحويل الصراع إلى سياسة تقود للاستقرار وتمنع الأزمات.

سابعاً: دول المنطقة خارج المثلث – بين إرادة الاستقرار وضغوط الصراع

معضلة الجيران: دول تختار الاستقرار في بيئة الصراع

خارج هذا المثلث الهرمي، تقف دول الشرق الأوسط – وخاصةً دول الخليج ومصر والأردن والعراق ولبنان – في موقع مختلف جذرياً. فهي دول لم تَبنِ استراتيجياتها على تصدير الأزمات أو الهيمنة العسكرية أو الإيديولوجيا الثورية، بل على الاستقرار والتنمية وبناء الشراكات الاقتصادية. دول الخليج استثمرت تريليونات الدولارات في مدن ذكية وموانئ عالمية ورؤى تنموية تمتد لعقود.

لكن هذه الرؤية الاستراتيجية تصطدم بتحديات بنيوية يفرضها المثلث القاتل. فإيران، رغم فترات الانفتاح، تعود إلى التدخل والتصعيد كلما شعرت بالتهديد. وإسرائيل تستمر في سياساتها العدوانية تجاه الفلسطينيين وجيرانها. وأمريكا بدلاً من أن تكون ضامنةً للاستقرار تصرّفت كأداة لصالح إسرائيل حتى على حساب حلفائها التقليديين.

وقد أثبتت حرب ٢٠٢٦م، أن معادلة الأمن الإقليمي تتجاوز الترتيبات الثنائية مع أي طرف منفرد. فقد طالت الضربات العدوانية الإيرانية مناطق في الإمارات والبحرين والكويت والسعودية وقطر والأردن والعراق وعُمان؛ مما يؤكد أن الأمن في المنطقة يستلزم منظومةً جماعية متماسكة، وهو بالضبط ما تسعى إليه الرؤية السعودية من خلال توسيع شبكة شراكاتها.

هذه الدول بنت استراتيجياتها على تصدير الاستقرار واستيراد الاستثمار، غير أنها تجد نفسها مضطرةً للتعامل مع تكاليف باهظة فرضتها حروب لم تختَرها. وهكذا تدفع ثمناً مادياً وأمنياً من الموارد وخطط التنمية، بينما تواصل السعي نحو يوم يكون فيه الاستقرار الإقليمي أساس العلاقات لا الاستثناء.

ثامناً: منطق إدارة الصراع – لماذا لا ينتهي المثلث؟

إذا حاولنا صياغة معادلة المثلث القاتل في أبسط صورها، فستبدو كالتالي:

- **أمريكا (القمة):** تمتلك القدرة على إنهاء الصراع بالضغط على إسرائيل وإيران معاً، لكنها لا تملك الإرادة. لأن إرادتها مسخّرة بالكامل لإسرائيل، وأي انحراف قد يُكلّفها ثمناً سياسياً داخلياً باهظاً.

> **ظل الموقف السعودي أكثر وضوحاً من أي طرف آخر: التمسك بمسارات الحل السياسي والوساطة متى أمكن وتوسيع الشراكات الدولية خارج الثنائية الأمريكية–الإسرائيلية**

- **إسرائيل (الزاوية اليسرى):** تريد تفوقاً عسكرياً مطلقاً ولا تريد سلاماً حقيقياً لأن السلام قد يعني تنازلات استراتيجية. فهي تحتاج إلى «عدو» إيراني لتبرير عدوانها وهيمنتها. ولا تستطيع الحسم العسكري الكامل ضد إيران لأن ذلك قد يكون انتحاراً، لكنها لا تريد المصالحة الدبلوماسية أيضاً. ولذلك تُفضّل «إدارة الصراع» عبر حروب دورية.

- **إيران (الزاوية اليمنى):** تحوّلت إلى «عدو مصنوع» بفعل العداء الخارجي، وهي الآن محاصرة في موقع لا تستطيع الخروج منه بسهولة. ويُضاف إلى ذلك ما عُرف عنها من سياسات إقليمية تقوم على تصدير الثورة والنفوذ، وتوسيع شبكات الوكلاء، وإثارة القلاقل في بعض ساحات الإقليم. والتصعيد يُهدد وجودها، والتراجع قد يجعل نظامها ينهار. فهي تريد نفوذًا إقليميًا كورقة ضغط وضمان بقاء، ولكنها لا تريد حربًا شاملة لأن خسائرها ستكون فادحة؛ كما ثبت في حربَي ٢٠٢٥م و٢٠٢٦م.

والنتيجة: استدامة الأزمات الإقليمية. وهكذا، فالمثلث بات آلةً دائمة الحركة، كل طرف فيها يعرف أن السياسات الحالية خاطئة، لكن لا أحد يجرؤ على تغييرها، لأن التغيير قد يكون أكثر كلفةً من الاستمرار في الخطأ.

والأكثر مأساويةً: أن دول المنطقة خارج المثلث هي التي تدفع الثمن الأكبر. فهذه الدول بنت استراتيجياتها على الاستقرار والتنمية، لكنها محاصرة بين هذه الأضلاع الثلاثة. وعندما يتحرك المثلث، تهتز كل المنطقة. وعندما يهدأ، يعود الجميع لترقب الضربة القادمة.

تاسعاً: المفارقة الاستراتيجية الكبرى

ما تقدّم يقودنا إلى مفارقة كبرى تحتاج إلى وقفة فلسفية:

١. الضغط الخارجي (خاصةً الأمريكي–الإسرائيلي) يُقوّي إيران بدلاً من إضعافها. فالحصار والعقوبات والتهديد العسكري جعل النظام الإيراني يتمسك بالسلطة ويزيد من قمعه الداخلي، ويمنحه مبرراً لاستمرار سياسته التوسعية. ولو أديرت السياسة نحو إيران بذكاء، أو لو تم التعامل معها بحكمة كما جرى في الاتفاق النووي ٢٠١٥م، لكانت طبيعة النظام تغيّرت نحو الاعتدال.

٢. الحروب تُعزز المتشددين في كل الأطراف. في إسرائيل، كل حرب تزيد من شعبية اليمين المتطرف. وفي إيران، كل حرب تزيد من قوة الحرس الثوري والمتطرفين من الملالي وعساكرهم. وفي المنطقة العربية، كل حرب تزيد من الإحباط والتطرف والإرهاب. ولا أحد يربح من هذه الحروب سوى تجار السلاح ولوبيات الحروب.

> **دول المنطقة خارج المثلث هي التي تدفع الثمن الأكبر. فهذه الدول بنت استراتيجياتها على الاستقرار والتنمية لكنها محاصرة بين هذه الأضلاع الثلاثة**

٣. غياب السلام يمنح الجميع مبرراً للاستمرار. فإسرائيل تقول «لا سلام مع إيران». وإيران تقول «لا سلام مع الاحتلال الأمريكي–الإسرائيلي». وأما أمريكا فتقول «لا سلام مع نظام إيران الثوري». وهكذا يصبح غياب السلام هو أفضل حليف للجميع، لأنه يستمر في تبرير سياساتهم العدوانية.

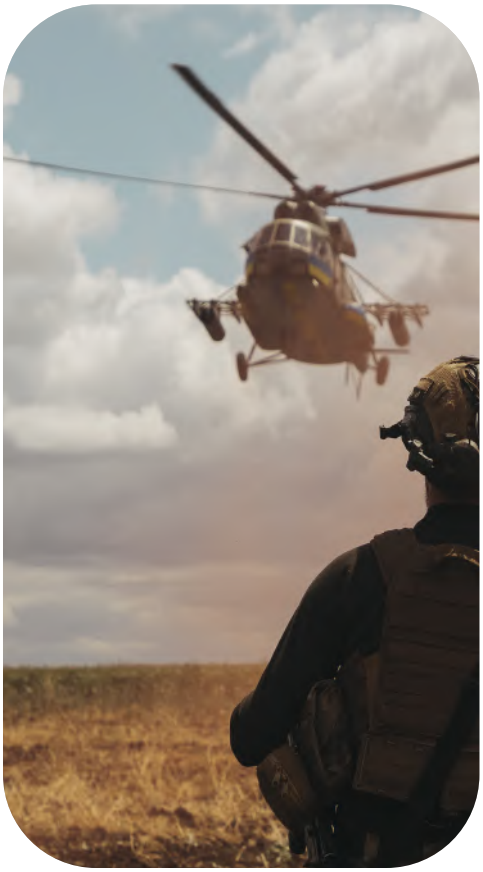

والخلاصة، إن السياسات الحالية، رغم أنها تبدو معادية لبعضها البعض، تتعاون في الحقيقة على إدامة الصراع؛ بقصد أو بدون قصد. فأمريكا تحتاج إلى إيران كعدو لتبرير تواجدها العسكري في المنطقة وحماية إسرائيل. وإسرائيل تحتاج إلى إيران كعدو لتبرير سياستها العدوانية. وإيران تحتاج إلى أمريكا وإسرائيل كعدو لتبرير قمعها الداخلي واستمرار نظامها؛ واستمرار دعم وكلائها وتصدير ثورتها. والثلاثة محاصرون في علاقة تكافلية مَرَضيّة.

خاتمة: السؤال الحقيقي لا يزال بلا إجابة

إذا كنا قد نجحنا في تفكيك بنية المثلث القاتل، ووضعنا الولايات المتحدة في موقعها الحقيقي كقمة للهرم لا كضلع ثالث، واستعرضنا كيف أن إسرائيل هي الذراع العسكرية وأمريكا هي الحاضن والحامي المسخّر، وكيف أن إيران هي العدو المصنوع الذي تحتاجه هذه الآلة للاستمرار، فإن السؤال الحقيقي يظل:

لماذا تستمر أمريكا في هذا الدور؟

أليس من مصلحتها أن يكون الشرق الأوسط مستقراً آمناً؟ أليس من مصلحتها أن توفر مليارات الدولارات التي تُنفقها على حماية إسرائيل وحروبها؟ أليس من مصلحتها أن يكون لها حلفاء حقيقيون في المنطقة بدلاً من علاقة تابعة مع إسرائيل وعداوة مع إيران؟

الجواب، للأسف، ليس في المصلحة الوطنية الأمريكية، بل في هياكل السلطة والنفوذ داخل أمريكا نفسها. فالقرار الأمريكي في قضايا الشرق الأوسط لم يعد قراراً وطنياً مستقلاً. إنه قرار خاضع للوبي الإسرائيلي والجماعات المتنفذة وتمويل الحملات الانتخابية والخوف من اتهام «معاداة السامية». فهذه البيئة الداخلية تجعل أي رئيس أمريكي، مهما كانت نواياه، يعجز عن ممارسة ضغط جاد على إسرائيل، أو حتى عن تبنّي سياسة متوازنة تجاه إيران.

ولذلك، ليس السؤال الحقيقي «من بدأ الأزمة؟» فالتاريخ طويل والإجابات مطاطة. بل السؤال الأكثر إيلاماً هو: من يملك القدرة على إنهائها ولا يفعل؟

> **ليس السؤال الحقيقي «من بدأ الأزمة؟» فالتاريخ طويل والإجابات مطاطة بل السؤال الأكثر إيلاماً هو: من يملك القدرة على إنهائها ولا يفعل؟**

والإجابة تبدأ من واشنطن.

فلو أرادت واشنطن حقاً، لكانت قادرةً على فرض سلام عادل: بالضغط على إسرائيل لوقف الاستيطان وقبول حل الدولتين، وبالتفاوض الجاد مع إيران على

برنامج نووي سلمي خاضع للرقابة المشددة وسياسات إقليمية أقل عدوانية، وبأن تصبح وسيطاً نزيهاً لا طرفاً في النزاع. لكن الإرادة مفقودة، والأدوات مسخّرة، والمنظومة السياسية الأمريكية محكومة بقوى لا تريد سلاماً، بل تريد استمرار الهيمنة وإدارة الصراع لحساب إسرائيل.

فإن لم يتغير هذا الميزان الداخلي في واشنطن، إذا بقيت إرادة أمريكا خاضعةً لإرادة إسرائيل، فستبقى المنطقة بين حرب مؤجّلة وهدنة قلقة. والمثلث القاتل، بقمته الأمريكية وبزاويتيه الإسرائيلية والإيرانية، سيواصل إنتاج موتاه وأزماته بانتظام الساعة، وبدماء جديدة كل مرة.

والسؤال الأخير، الذي يبقى بلا إجابة: كم مرة أخرى يمكن للمنطقة أن تتحمّل ثمن هذا المثلث قبل أن تنهار تماماً؟

قائمة المراجع:

1. United Nations. “Historical timeline on the Question of Palestine. https://www.un.org/unispal/histor

2. LSE Middle East Centre. “Mowing the Grass and the Force–Casualty Tradeoff.” ١٠ مايو ٢٠١٨م. https://blogs.lse.ac.uk/mec/٢٠١٨/٠٥/١٠/mowing–the–grass–and–the–force–casualty–tradeoff/

3. The Guardian. “The Dahiya Doctrine: Israel’s Strategy of Disproportionate Force.” ٥ ديسمبر ٢٠٢٣م. https://www.theguardian.com/commentisfree/٢٠٢٣/dec/٠٥/israel–disproportionate–force–tactic–infrastructure–economy–civilian–casualties

4. Arms Control Association. “Status of Iran’s Nuclear Program.” Fact Sheet. https://www.armscontrol.org/factsheets/status–irans–nuclear–program–١

5. Council of the European Union. “JCPOA Timeline and Restrictive Measures.” https://www.consilium.eu-/ropa.eu/en/policies/jcpoa–iran–restrictive–measures

6. International Atomic Energy Agency (IAEA). “Verification and Monitoring in the Islamic Republic of Iran.” Report GOV/٢٠٢٥/٢٤. مايو ٢٠٢٥م. https://www.iaea.org/sites/default/files/٢٥/٠٦/gov٢٠٢٥–٢٤.pdf

7. Arab League. “Arab Peace Initiative.” ٢٠٠٢م. https://israeled.org/wp–content/uploads/٢٠١٥/٠٦/٢٧,٣,٢٠٠٢–Arab_Initiative.pdf

8. Britannica. “١٢–Day War (June ٢٠٢٥).” https://www.britannica.com/event/١٢–Day–War [الحرب بدأت ١٣ يونيو ٢٠٢٥م ووقف إطلاق النار في ٢٤ يونيو ٢٠٢٥م]

9. UK Parliament, House of Commons Library. “Israel/US–Iran Conflict ٢٠٢٦: Background and UK Response.” Research Briefing CBP–١٠٥٢١بداية الحرب ٢٨ فبراير٢٠٢٦ م

Israel/US–Iran conflict ٢٠٢٦: Background and UK response – House of Commons Library

10. Reuters. “White House Says Iran War Terminated as War Powers Deadline Arrives.” ١ مايو ٢٠٢٦م. https://www.reuters.com/world/asia–pacific/white–house–says–iran–war–terminated–war–powers–deadline–arrives–٢٠٢٦–٠٥–٠١/

11. UK Parliament, House of Commons Library. “US–Iran Ceasefire and Nuclear Talks in ٢٠٢٦.” Research Brief-ing CBP–١٠٦٣٧. أبريل ٢٠٢٦م. https://commonslibrary.parliament.uk/research–briefings/cbp–١٠٦٣٧الهدنة أُعلنت ٨ أبريل ٢٠٢٦م بوساطة باكستانية

12. New Lines Institute. “Implications of the Iran War for U.S.–Saudi Relations”. أبريل ٢٠٢٦م. https://newline-sinstitute.org/middle–east–center/implications–of–the–iran–war–for–u–s–saudi–relations/

13. International Crisis Group. “A Three–point Plan for Consolidating the Israel–U.S.–Iran Ceasefire”. يوليو ٢٠٢٥م. https://www.crisisgroup.org/stm/middle–east–north–africa/gulf–and–arabian–peninsula/iran–israelpalestine–united–states/three–point–plan–consolidating–israel–us–iran–ceasefire

14. Foreign Policy. “Why Are the Saudis Sitting Out the War With Iran?” أبريل ٢٠٢٦م. https://foreignpolicy.com/٢٠٢٦/٠٤/٢٤/saudi–arabia–israel–united–states–iran–war/

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64